

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

المتن

القاعدة الأولى

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته، هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.

الشرح

هذه القاعدة مهمة، وهي أن أسماء الله وصفاته لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة. ولا تؤخذ من إجماع السلف؛ لأن إجماع من السلف لا يمكن أن يكون مبنياً على غير الكتاب والسنة أبداً. وحينئذ فالمرجع هو الكتاب والسنة، لأن العلم بالأسماء والصفات العلم بهما من باب العلم بالخبر، وليست هي أحكاماً يدخل فيها القياس حتى نقول؛ ربما يكون إجماع عن قياس، ولكنها أمورٌ تُدرك بالخبر، وحينئذ لا يمكن أن يوجد إجماع؛ إلا مستنداً إلى خبر من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فالمرجع إذاً في إثبات الأسماء والصفات إلى الكتاب والسنة. لكن أحياناً لانطلق على دليل الكتاب والسنة؛ لكن نطلع على الإجماع. فنقول إن الإجماع هنا لا بد أن يكون مستنداً إلى الكتاب والسنة.

المتن

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السنة وجب إثباته، وما ورد

نفيه فيها وجب نفيه، مع إثبات كمال ضده، وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيها وجب التوقف في لفظه فلا يثبت ولا ينفي لعدم ورود الإثبات والنفي فيه. وأما معناه فيفصل فيه، فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول. وإن أريد به معنى لا يليق بالله عز وجل وجب رده.

الشرح

القاعدة مفهومة. مادمننا نعلم في الإثبات والنفي على الكتاب و السنة؛ فما ورد إثباته وجب إثباته وماورد نفيه وجب نفيه مع إثبات كمال ضده. فالظلم ورد نفيه؛ فينفي عن الله الظلم مع إثبات كمال ضده وهو- كمال العدل. والبصر ورد إثباته فيجب علينا إثباته. وهناك أشياء تنازع فيها المتأخرون لأنها مما أحدث من علم الكلام. تنازع المتأخرون فيها فمنهم من نفاها ومنهم من أثبتها ، والصواب أن نتوقف في اللفظ ونستفصل في المعنى، فاللفظ لا تثبته ولا ننفيه؛ والمعنى نستفصل عنه ؛ هذا إن لم يكن ذلك الاسم دالاً على نقص؛ فيجب علينا نفيه بكل حال. أما إذا كان محتملاً فإننا نتوقف في لفظه ونستفصل عن معناه.

المتن

فما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام.

ومنه كل صفة دل عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها

فضلاً عن أفرادها "وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ" [لإبراهيم : 27].

*ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها.

*ومنه: الكلام، والمشية، والإرادة بقسميها: الكوني، والشرعي. فالكونية بمعنى المشية، والشرعية بمعنى المحبة.

*ومنه: الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها.

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفؤ ونحو ذلك.

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ "الجهة" فلو سأل سائل هل ثبت لله تعالى جهة؟ قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتاً ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء. وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفلى أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة، والعقل والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل أيضًا؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته. والثالث حق؛ لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

الشرح

فما ورد فيه النزاع "الجهة". فهل الله في جهة؟ الجواب: الجهات إما علو أو سفلى. والعلو إما أن يُحيط بالله أو لا يُحيط به. فإن أردت بالجهة جهة السفلى - كما يقول من

يقول: إن الله تعالى في كل مكان بذاته- فهذا باطلٌ بلاشك، لأنه مُخالفٌ لما ثبت من علوه الدال على كماله.

وإن أردت أنه في جهة تُحيطُ به؛ جهةٌ عليا لكن تُحيطُ به؛ حوله الجدران وفوقه السقف وما أشبه ذلك - فهذا باطلٌ لأن الله تعالى لا يُحيطُ به شيءٌ من مخلوقاته.

وإن أردت جهة علوٍ لا تُحيطُ به بل هي عدمٌ، ما فوقه شيءٌ ولا عن يمينه ولا عن شماله شيءٌ. فكل ما هو فوق فهو عدم. يعني ما في شيءٍ من المخلوقات، فهذه جهة علوٍ لا تُحيطُ به، فهذا حقٌ، لأن الله سبحانه وتعالى فوق كل شيء. لا يجازيه شيءٌ من مخلوقاته أبداً؛ فكل شيء هو تحته سبحانه. إذن هذه جهة علوٍ لكن بدون إحاطة يعني بدون أن يُحيطُ به شيءٌ من المخلوقات وهذا حقٌ. والدليل على ذلك أي على علو الله بذاته من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة والعقل والفطرة.